

التاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٢

عطفة أمين عمان الكبرى المحترم ،،،

الموضوع: قرار اللجنة اللوائية رقم ٤١٥ تاريخ ٢٠٠٥/٦/١٢ والقاضي بوضع العقارات المملوكة للسيد طلال أبو غزالة والكاننة في منطقة العبدلي " قيد الدراسة".

تحية واحتراما،،،

إشارة إلى الموضوع أعلاه، وإلى مراسلاتنا واجتماعاتنا المتكررة معكم بهذا الخصوص سواء في مكاتبتكم او مكاتب مجموعة طلال أبوغزالة، وحيث أن تلك الاجتماعات كانت بهدف الوصول الى حل لاقتناعا ببيع تلك العقارات إلى شركة تطوير العبدلي "شركة مساهمة خاصة" يملك الأجنبي بها ٥٠% ولغايات مشروع خاص، وحيث ان موكلي لا يرغب ببيع عقاراته إلى تلك الشركة أو غيرها تمسأ منه بحقه الطبيعي والدستوري في خيار التصرف بما يملك وفقاً للقوانين المرعية، ولانتهاء أية مفاوضات جرت برعايتكم بيننا وبين تلك الشركة الخاصة ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الاجتماع الأخير الذي تم في مكتب عطفتكم في أمانة عمان الكبرى وبحضور ممثلي شركة تطوير العبدلي السادة: جمال العيتاني (المدير العام) وأكرم أبو حمدان نائب رئيس مجلس الإدارة والذي انعقد في ٢٠٠٦/٩/٢٦ فإننا وسنداً لجميع ما تقدم نلتمس من عطفتكم مايلي:

— عدم إقحام الأمانة باعتبارها مؤسسة عامة حكومية ذات سلطة في العلاقات والمفاوضات التي تدور بين القطاع الخاص ولا سيما فيما يتعلق بالحقوق التي كفلتها جميع الشرائع وبالتالي التوقف عن هذا الدور منطلقين من ثقتنا بأن الأمانة لن تقوم على استخدام سلطاتها القانونية مع طرف ضد آخر خلافاً للدستور والقانون.

— التكرم بإصدار القرار برفع قرار "قيد الدراسة" عن عقاراتنا الكائنة في منطقة العبدلي لانتهاء أسبابه المعلنة ولعدم قانونية استمرار هذا القرار مما يؤدي إلى تفاقم الأضرار التي لحقت بنا جراءه والتي نحفظ بحقوقنا كاملة للمطالبة بها .

مع الاحترام ،،،



المحامي عمر العطوط